

ثلث الذية ولما وضع فشم آخر وقيل الثلث
وأم رابع من كل من الثلث حصة والرابع
تمام الثلث والشجاح قبل الموضعين
عرفت نسبتها منها وجب فسطمق
ارشها والآلحكومة كخرج مناير البند
وفي حاشية ثلث ذية وهي جرح ينفذ
إلى جنوب البطن وصدره وثقوة الحرق
وجبين وخاصة ولا يختلف ارش مو
بكبر ما ولما وضع موضعين بينهما
لحم وجلد قبل واحد ما فوضعتان
ولما قسمت موضعتا عمدا وخطا

او شملت راساً ووجهاً فهو صمغتان
وقيل موضحة ولو ^{٣٤٣} شمس موضحة
فواحدة على الصحيح أو غير فثنتان
والجائفة موضحة في التعدد ولو
نفذت في بطن وخرجه من ظهر
فجائفتان في الأصح ولو وصل جوفه
سناناه طين ان فستان ~~يسقط~~
الارش بالتمام موضحة وجائفة
والمذهب ان في الاذنين ذية لاكون
وبعض يسقطه ولو ايسهها وذية
وفي قول حكيم ولو قطع يابستين

الحكومة في قول دية في كل عين نصف دية
ولو عينين قول فاعيش واعمر وكذا
من بعينه بياض لا ينقص الضمير فان
نقص فسط فان لم ينضبط فحكومة
وفي كل جفن ربع دية ولو لاغمي وصار
دية وفي كل من طرفيه والمهاجر ثلث
وقيل المهاجر حكومة وفيه مائة
وكل شفة نصف ولسان ولو لاكن
وارث والشفة وطفل دية وقيل شرط
الطفل ظهرا اثر نطق بتحركه لبكاء
ومقبض والاخر من حكومة وكل سن

لذكر مسلم خمسة ابعث سوا كسر الظاهر
منها دون الشفع او قلها به وفي سن
راية حكومة وحركة السن ان قلت
فكصحيحة وان بطلت المنفعة فحكومت
او انقصت فالاصح كصحيحة ولو قلع
سن صغير لم يشغل فلو تعدوا بان فساد
المنبت وحب الارش وانه ينمو
مات قبل البيان فلاشئ فانه لو قلع سن
مستغور فمادت لا يسقط الارش فلو
قلعت الاسنان فيحسابه وفي قول
لا ينيل على دوان اعد جان وجناية

وكل من نصف دية ولا يدخل ارش الايمان
في دية اللحيين في الاصح وكل يد نصف
دية ان قطع من كف فان قطع فوقه
لحقوثة ايضا وكل اصبع عشرة ابرق
واثمة ثلث العشرة واثمة ايهام نصفها
والرجلين كالدين وفي حليتهما
دينهما وحميت حكومة وفي قول دية
وفي انشيين دية وكذا ذكر ولو صغير
وشبح وعنين وحشفة الذكر وبعضها
بقسطه منها وقيل من الذكر وكذا
حكم بعض قارن وحلية في الاكنتين

الديانة وكذا شفواها وكذا سلج جلد
لدينا حياة مستقرة ^{٣٤٤} وكذا غير الشايع
وكتبتهم فسرع في العقل دية فان زال
يخرج له ارض او حكومة وحيات في
قول يدخل الاقل في الاكثر ولو ادعى
قوله فان لم ينظر قوله وضمه في خطاته
فله دية بلان وفي التمتع ويمن
اذن نصف وقيل قسط النقص ولو
ازال اذنيه وسمعه نديان ولو ادعى
قوله وانزع الاصباح في نوم وغلة
فكاذب واخلف واخذ دية وان

ب

نقص فقسطة ان عرف والاعكوسة
باجتهاد فاعلم وقيل يستبرئ سمع قونده
في صحتهم ويضبط التفاوت وان نقص
من اذن سذت وضبط منتهى سماع
الاخرى لم يخلص ووجب قسطة التفاوت
وفي صنوع كل عين نصف وجه فلو قلنا
لم يزد على ذواله مثل اهل الجدة
ان يمتحن بتقريب غفران او حديد
من عينه بغتة ونظر هل يترج وان
نقص فكما التمع وفي الشمدية على
الصحيح وفي الكلام دبة في بعض

الحروف قسطة والموزع عليها ثمانية
وعشرون حرفاً في لغة العرب وقيل
للاوزع على الشفهية والخلقية ولو
عجز عن بعضها خلقه أو بأفـة سماوية
فدنية وقيل قسطة أو مجذابة فالمنزهب
لا تكل دية ولو قطع نصف لسانه
فذهب ربه كلامه أو عقل نصف
دية وفي الصوت دية فان بطلت
سبح حركة لسان فمجزع عن النطق
والترديد فديتان وقيل دية وفي
الذوق دية وتذلل به حلاوة وهو

ومرارة وملوحة وعذوبة وتوزيع عليهم
فان نقص الحكمة ونقص الدين في
المضغ وقوة امثاء يكسر صلب وقوة
حبيل وذهاب جماع وفي افضاها من
الزوج وغيره دية وهو دفع ما بين
مدخل ذكر ودبر وقيل ذكر وقول
فان ~~الوط~~ الابطاحاء فليس
للزوج ومن لا يستحق امتضاها
فازال البكارة بغير ذكر فارشها
او بذكر لشبهة او مكرهة فمهر مثل
ثيابا وارش البكارة اهمر بخير

وَبُشِّعَتْهُ لَأَشْيَ عَلَيْهِ وَقِيلَ إِنَّ زَالِجَ
بُشِيرٍ ذَكَرَ قَارُونَ وَفِي الْمِطْطِ دِيَّةٌ
وَكَذَا الْمَلِكُ فِي نَفْسِهِمَا حَكُومَةٌ وَلَوْ كَسَرَ
صَلْبَهُ فَنَزَعَتْ مَشْيُهُ وَجَمَاعُهُ أَوْ مَشْيُهُ
فَلَوْ يَمَانٌ وَقِيلَ دِيَّةٌ فِيهِ إِذَا لَطَرَأَ
وَالطَّالِفُ تَقْنِضِي دِيَّاتٍ فَإِنَّ سِرَّيْنِ
فَدِيَّةٌ وَكَذَا لَوْ حَزَنَ الْجَنَاحُ فِي الْمَوَالِ
فِي الْأَصْحِ فَإِنْ حَزَنَ عَمْدًا وَالْمَجْنَانِيَّاتُ حُطَّتْ
أَوْ عَكْسُهُ فَلَا تَدْخُلُ فِي الْأَصْحِ وَلَوْ حَزَنَ
غَيْرُ تَعْدَدَتْ فَصَلَّ تَجِبُ الْحَكُومَةُ
فِيهَا لَمْ يَدْرِكْهُ وَهِيَ جَزْءٌ نَسَبَتْهُ إِلَى

دية النفس وقيل الى عضو الجناية نسبة
تقصها من قيمته لو كانت وثقا يصفاية
فان كانت لطوف له مقدرا بشرط ان
لا يتلف مقدرا فان تلفته نقص القاضي
شيا با جهته او لا تقدير فيه كغيره فان
لا يتلف دية النفس فيقوم بغير اندماله
فان لم ينقص اعتبر اقرب نقص
الى الاندمال وقيل بقدر فاضل جهته
وقيل لا غرم فالجرح المقدد كوضعه
تبعه الشين حواله وما لا يتقدر
يفرد بمكومية في الاصح ففقد الوثق

قيمتها وفي غيرها ما نقص ان لم يتقدّر
في الحق ^{٣٤٥} ولا يستقيم من قصته وفي
قولنا لنقص ولو قطع ذكره وان شاء
فعلى الاظهر قيمتان والثاني انقص فان
لم ينقص فلا شيء ^{باب}
موجبات الله والمعاقل والكفار على
صبي لا يميز على طرف سطح ^{ذلك}
فما ت فدية مغلظة على المعاقل وفي
قول قصاص ولو كان بارض او صاح
على بالغ بطوف سطح فلا دية على الاصح
وشهر سلاح كصباح ومراهن شيط

كَيْدًا لِي وَلَوْ صَاحَ عَلَى صَيْدِي فَأَضْطَرُّ بِدِ
صَبِيٍّ وَهَيَّيْتُ فِدْيَةً مُخَفَّفَةً عَلَى الْهَاقِلَةِ
وَلَوْ طَلَبَ سُلْطَانٌ مِنْ ذَكَرْتُ بِسُوقِ
جَهَنَّمَ ضَمَنَ الْجَنِينِ وَلَوْ وَضَعْتُ صَبِيًّا
فِي سَبْعَةِ فَاكِلَةٍ سَبْعَ فَلَاضِمَانِ وَقِيلَ إِنَّ
لِزَيْدٍ كُنْهُ لَقِيلَ ضَمِنَ وَلَوْ وَضَعَ بِسَيْفٍ
مَنْ عَمِلَ قَرِيبًا نَفْسَهُ ظِلًّا أَوْ نَارًا أَوْ مِنْ
سَطْحِ فَلَاضِمَانِ فَلَوْ وَقَعَ جَاهِلًا لَعَمِلَى
ظِلُّهُ ضَمِنَ وَكَذَا لَوْ انْخَسَفَ سَقْفٌ فِي
مَنْ يَمُوتُ الْأَصْرَ وَلَوْ سَلَّ صَبِيٌّ إِلَى سَبَاحٍ
لِعَمَلِهِ فَتَفَرَّقَ وَجَبَ دِيْنُهُ ضَمِنَ الْجَنِينِ

بغير عذر ان لا في ملكه وموت ولو حضر
 بدلهين بغيرا ووجار ^{٣٨١} لا ينفط فالأظهر
 ضمانه او يملك غيره او مشترك بلا اذن
 فمضمون او بطريق ضيق يضرب المارة
 فكذا او لا يضرب واذا قال الإمام فلا ضمان
 فان حفر لمصلحة فالضمان او مصلحة
 عامة فلا في الاظهر ومسألة الطريق
 وما تولد من جناح الى شارع فمضمون
 ويحمل اخراج الميازيب الى شارع
 والتالف بها مضمون في الجديدي فان
 كان بعضه في الجدران سقط الخارج

فكل الضمان وان سقط كله فنصفه في
الاصح وان بقي جذاذك ما يلا الى شائع
فكجناح او مستوي افعال وبسقط فلا ضمان
وقيل ان امكنه هذه او اصلاحه ضمن
ولو سقط بالطريق فغش به شخص او
تلف مال الضمان في الاصح ولو طرح
فبالطريق فغشور بطريق فضمن
على الصحيح ولو تعاقب سببا هلاك
فعلى الاول بان حصره وضع اخره جرحا
عند ما فسر بعرفه فمها فعلى الواضع
فان لم ينعذ الواضع فالمتن قول فضمن

الخافو ولو وضع حجرا أو خزان فجعل بينهما
 بهما فالمضمان اثلاث وقيل مضمان ولو
 وضع حجرا فحضر به رجل قد حرجه فحضر
 به آخرضنه المدحرج ولو عثر بقاعد
 أو غاير أو واقف بالطريق فماتا أو جفا
 فلا ضمان إن اتسع الطريق إلا في المذنب
 ما حذر قاعده أو غاير لا عاشر به ضمان
 واقف لا عاشر به فصل اصطد بالاصد
 فصل غافلة كل نصف دية مخفية وإن
 قصدا فنصفها مغفلة أو أحدهما لكل
 حكمه والصحيح أن على كل كفارتين وإن

مات مع موكبهما فكذلك وفي تركه كل
نصف قيمة دابة الآخر وصبيان أو جنونا
ككاملين وقيل إن أركبهما المولى يعلق
بالضمان ولو أركبها اجنبي ضمنها
وذا بينهما أو عايلان واستقطنا فالدية
كما سبق لكل أربع كفارات على الصحيح
وعلى كل نصف عرقى جنيسهما أو
عبدان فهدرا أو سفيتان فكذا تبين
والملاحان كراكبين إن كانتا لمسا فان
كانت لهما مال اجنبي لزم كلا نصفهما
وإن كانتا لاجنبي لزم كلا نصف قيمتهما

٧
وَلَوْ اشْرَفَتْ سَفِينَةٌ عَلَى غُرُقِ جَارٍ كَخَرَجٍ
مِنَاعَهَا وَبَحِثَ لِرَجَاءِ نَجَاتِهِ الرَّابِثُ فَاِنْ
طَرَحَ مَالَهُ غَيْرَ بِلا اِذْنِ ضَمَنِهِ وَالْاَفْلَاوُ
قَالَ لِيَ مَنَاعُكَ وَعَلَى ضَمَانِهِ اَوْ عَلَى فُضَائِلِهِ
فَيَمْنُ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى لِيَ فَلَاعَلَى الْمَذْهَبِ
وَاِنَّمَا يَضْمَنُ مَلْتَمَسُ الْخَوْفِ غَيْرُكَ وَلَمْ يَخْتَصِ
نَفْعُ الْاَلْفَايَا الْمَلْتَمَسِ وَلَوْ عَادَ عَجَبُكَ
فَقَتْلُ اَحَدٍ مَاتَهُ هَدَدُ قِسْطِهِ وَعَلَى اَقْلَةٍ
الْعَاقِبِينَ الْبَاقِي اَوْ غَيْرِهِمْ وَلَمْ يَقْصِدْ
فَخَطَا اَوْ قَصَدَ فَيُصَلِّحُ الْاَصْحَابُ الْكَلْبَ
الْاَضَائِيَّةَ فَصَلِّ دَيْشَ الْخَطَا وَشَبَّ الْعَمْدِ

تلازم العاقلة وهم عصبة الا الاصل والفرع
وقيل يقبل من هو ابن ابراهيم ويقدم
الاقرب فان بقي شيء فمن يليه ويولد
بابين والقدير النسوية ثم معنوق ثم
عصبة ثم معنوقه ثم عصبة والا معنوق
ابو الخائف عصبة ثم معنوق معنوق الاب
وعصبة كذا ايذا وعصبة يعقله
عاقلةها ومعنوقون كعنوق وكل شخص
من عصبة كل معنوق يحمل ما كان يحمل
ذلك المعنوق فمحمل عنوق في الاقرب
فان فقد العاقل انزل رتبة معنوق

المال عن المسلم فان فقد فكه على الجاني
في الاطهر وتوجب على العاقلة دية نفس
كاملة ثلاث سنين في كل سنة ثلث وموت
سنة وقيل ثلثا وامراة ستين في الاول
ثلث وقيل ثلثا وتجب العاقلة العبد
في الاطهر ففي كل سنة دية
وقيل في ثلاث ولو قتل من غير
ثلث وقيل ست والاطراف في كل سنة
قدر ثلث دية وقيل كلها في سنة واجل
النفس من الزميمة وغيره من الجنابة
ومن مات ببعض السنة سقط ولا يعقل

فقير ورقيق وصبي ومجنون ومسلم
عن كافر وعكسه ولا يعقل يهودي عن
نصراني وعكسه في الاظهر وعلى العكس
نصف دينار والمتوسط أربع كل ستة
من الثلاث وقيل هو واجب الثلاث
ويعني في اخر الحول ومنه اعترفه
سقط كل مال جناية العبد يتعلق
برقبته ولسيده بيعة طه وفداؤه
بالاقل من قيمته وأرشها وفي القديم
بأرشها ولا يتعلق بغيره مع رقبته
في الاظهر ولو شاء ترحم الله البع

١٢٨
او فداء ولو جنى ثانيا قبل الفداء باعه
فيهما ^{٣٨٧} او فداء بالاقل من قيمته والاشين
وفي القدم بالارشرين ولو اعتقه او
باعه وصححناهما او قتله فداء بالاقل
وقيل القولان ولو هربا ومات في
سبيل الله اذا طلب فمكنا ^{٣٨٨} اختيار
الفداء فالأصح ان له الرجوع في قيمته
ويغدى ام ولد بالاقل وقيل القولان
وجائياتها كواحدة في الاظهر فصل
في الجنين غرة ان انفصل من قبل الجنابة
في حياتها او موتها وكذا ان ظهر بلا

انفصالها الاصح والا فلا او حيا وبقي زمانا
بلا الميراثات فلا ضمها وان ماتت حية
خروج او دام المنة وماتت فدية نفس
ولو اُلفت جنينين فنزعتان او يذاب
فنزعة وكذلك اللحم قال القوا بل فيه صورة
خفية ~~في~~ ~~ال~~ ~~نفس~~ ~~لو~~ ~~بقي~~ ~~لتصور~~ ~~ومحمد~~
عبد الله بن ميمون سليم من غيب مبيع
والاصح قبول كبير لم يعجز بهرم ويشترط
بلوغها نصف عشر الدية فان فقدت
فخمس الدية وقيل يشترط فللفقد
قمتها وهي لو دثر الجنين وعلى عاقلة

الْجَنَانِ وَقِيلَ ان تَعْدَ عَلَيْهِ وَالْجَنَانِ
 الْيَهُودِيَّ اَوْ النَّصْرَانِيَّ وَقِيلَ كَسَلِمَ
 وَقِيلَ حَدُّهُ وَالْاَصْحَحُّ عَنْ كَثَلِكُمْ عَنْ مَسْلَمٍ
 وَالزَّقِيقُ عَشْرُ رِقْمَةٍ اَيْ يَوْمَ الْجَنَائِزَةِ قِيلَ
 الْاَجْحَاضُ لِسَيِّدِهَا فَاِنْ كَانَتْ مَقْطُوعَةً
 وَالْجَنَانِ يَلِيْمٌ قُوْمَتِ سَلَمَةُ فِي الْاَصْحَحِّ
 وَفِيهِ الْقَائِلَةُ فِي الْاَطْلَقِ
 بِالْقَتْلِ كَفَانٍ وَاِنْ كَانَ الْقَاتِلُ صَبِيًّا
 وَمَجْنُونًا وَعَبْدًا وَذَمِيًّا وَعَامِدًا اَوْ مَخْلُوعًا
 وَمُقَسَّبًا يَقْتُلُ مِنْهُمْ وَلَوْ بِلَدٍّ حَرَبٍ
 وَذَمٍّ وَجَنِينٍ وَعَبْدٍ نَفْسِهِ وَنَفْسَهُ

وَفِي نَفْسِهِ وَجْهَ لَا أَمْرًا وَصِيَّ حَرِيصِينَ
وَبَايَعُوا صَائِلِينَ وَمُقْتَضِينَ مِنْهُ وَعَلَى كُلِّ مَنْ
الشُّكْرُ كِفَانٌ فِي الْأَصْحَى وَهِيَ كُظَاهَارُ الْكَبْرِ
لَا الطَّعَامُ فِي الْأَطْفَالِ كِتَابٌ

دَعْوَى الدِّمِ وَالْقِسَامَةِ يَشْتَرِطُ أَنْ يَفْضَلَ
مَا يَدْعُو بِهِ عَدُوُّهُ وَخَطَاؤُهُ وَانْفِرَادُ شُكْرِهِ
فَإِنْ هُوَ سَتَفَضَّلَهُ الْقَاضِي وَقِيلَ بِهِ
عَنْهُ فَإِنْ تَعَيَّنَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَلَوْ قَالَ أَقْتَلَهُ
أَحَدُهُمْ لَمْ يَحْلِفْهُمْ الْقَاضِي فِي الْأَصْحَى
وَلَوْ كَانَ فِي دَعْوَى عَصَبٍ وَتَمْرِقَةٍ
وَأَتْلَافٍ وَأَتْمَانَتِهِمْ مِنْ مُكَالِفٍ مُلْتَزِمٍ

على مثله ولو ادعى انفراداً بالقتل فوالد
 على انحرار ليرسم الثانية او عمداً ^{او} وضفه
 بعين ليربط اصل الدعوى في الاظهر
 وتثبت القسامة في القتل بمحل لوث
 وهو قرينة لصدق المدعى بان وجد
 قتل في محلة او قرية صلبة لا عداثة
 او تفرق عنه جمع ولو تبين حقائق
 القتال وانكشفوا عن قتل فان التهمة
 فلوث في حق الصف الآخر والا في حق
 صفة وشهادة القتل لوث وكذا العبد
 او نساء وقيل يشترط نفر قهر وقول

فسفة وصبيان وكفار لوث في الاعم
ولو ظهر لوث فقال اخذ البنية قتله
فلان وكذبه الآخر بطل اللوث وفي
قول لا قيل لا يبطل بتكذيب فاسق ولو
قال احدهما قتله زيد ويجهول وقال
الآخر ويجهول خلف كل على من
عينه لا يورث الدية ولو انكر المدعي
عليه اللوث في حقه وقال الراكن مع
المتفقين عنه صدق بيمينه واظهر
لوث فاصل قتل دون عمد وخطاء
فلا قسيامة في الاعم ولا يقسم في طرف

فإني لا مال إلا في عبد في الأظهر
 أن يحلف المدعى على قتل إرماء خمسين
 مائة ولا يشترط موالاتها على المذهب
 ولو تخلفها جنون أو غباء أو لو كانت
 لغيره أو أرتبه على الصحيح ولو كان
 للقتيل وندبه وذرعت بحسب الإرث
 وجب الكسر وفي قول ^{الآخر} لو كان
 ولو نكل أحدهما حلف الآخر خمسين
 ولو غاب حلف الآخر خمسين وأخذ
 حصته والأصير ^{الحاي} والمذهب
 أن يمين المدعى عليه بلا لوث والمرددة

على المدعى أو على المدعى عليه مع لوم
والهين مع شاهد خمسون وتجب
بالقسامة في قتل الخطأ أو شبه العمد
دية على العاقلة وفي العمد على المقسم
عليه وفي القدير قصاص ولو ادعى
عدا بلوث على ثلثة حضر أحد عشر
اقسم عشرين وأخذت الدية
فإن حضر آخر اقسم عليه عشرين وفي
قول خمساً وعشرين إن لم يكن فكن
في الإيمان ولا تنفي الإكفاء بها بناء
على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه

وَمَوَالِهِمْ وَمَنْ اسْتَعْقَ بَدَلًا لِدَمِّ
اِقْتَسَمَ وَلَوْ مَكَاتِبَ لِقَتْلِ عَبْدَةٍ وَمَنْ ارْتَدَّ
لَهَا لافْضَلُ تَاخِيرِ اِقْسَامَةِ لَيْسَلَمْ فَاِنْ اَقْسَمَ
فِي الزَّوْجَةِ صَحَّ عَلَى الْمَذْهَبِ وَمَنْ ارْتَدَّ
لَهُ اِقْسَامَةٌ فِيهِ فَصَلَّ اِنْ تَابَتْ حَتَّى يَجِبَ
الْقَصَاصُ بِاَقْرَابٍ وَعَدَائِسٍ فَيَا لِمَالِ
بِذَلِكَ اَوْ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَنَحْوِهِنَّ
وَلَوْ عَفَا عَنْ الْقَصَاصِ لَيُقْبَلُ لِلْمَالِ
رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ لَمْ يَقْبَلْ فِي الْاَصَحِّ وَلَوْ
شَهِدَهُنَّ وَهَمَّ بِرَكْعَةٍ قَبْلَهَا اِيضًا
لَمْ يَجِبْ اَرْشُهَا عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَيُصْرَحُ

الشاهد بالمدعى فلو قال ضربه بسيف
فجرحه فمات لم يثبت حتى يقول ذابت
منه او فقتله ولو قال ضربت راسه
فادماه او فاسال دمه يثبت دامنه
ويشترط لموضحة ضربه فاوضح عظم
راسه فيقول يكفي فاوضح راسه ويجب
بيان محلهما وقدرهما ليكن قصاص
وثبت القتل بالسحر باقرار لا بينة
ولم يشهد لمورد به الجرح قيل الاندمال
لم يقبل وبعد قيل وكذا بما في مرض
موته في الاصح ولا يقبل شهادة العاقلة

بفسق شهود قتل يحملونه ولو شهد
اثنان على اثنين بقتله فشهادا على الاولين
بقتله فان صدق الولي الاولين حكم
بهما او الآخرين او الجميع او كذب
الجميع بطلتا ولو اقر بعض الودث
بعض بعض سقط القصاص ولو
اختلف شاهدان في زمان او مكان
او آلة او هيئة لغت وقيل لو ثبت
كتاب ~~بالبغاة~~
هم مخالفوا الامام مخرج عليه وتلك
الانقياد او منع حتى توجه علمهم بشرط

شركة لهم وناويل ومطاع فيهم قبل ما لم
منصوب ولواظهم قوم راي الحق مرج
كترك المجاعات وتكفير ذي كبيره ولم
يقا تلوا تر كوا والافطاع طريق وتقبل
لهادة البقاء وقضاء قاضيه فيما تقبل
قضاء قاضيه الا ان يستحل دمانا في نقد
كتابه بالحكم ويحكم بكتابه بسلامة البينة
في الاجم ولوا قاموا احدا واخذوا انكرا
وجزيتهم من اجاف قد قواسم الموقفة
على اجتهادهم صح وكن الاخير وجهونا
انلغه ناع على عادل وعكسه ان لو يكن

التي قتال ضمن والافلا وفي قول بضمن
التي اغنى عن المتناول بلاشك لا يضمن وكسبه
كجاء ولا يقاتل البقاء حتى يبعث اليهم
امينا فطنا ناصحا يستلهم عما ينفعون
فان ذكر وانظله او شبهة اذا طافان
اضر واصحهم ثم اذ نهم بالقتال فان
استهلوا الجهاد ففعل باناه صوابا
ولا يقاتل مدبرهم ولا متخلفهم واسيرهم
ولا يطلق واركان صبيحة ليلة حتى
ينقضي الحرب ويتفرق جمعهم الا ان
يطمع باخمين ويرد سلاحهم وخيلهم

إليهم إذا انقضت الحرب وأمنت عليهم
ولا يستعمل في قتال إلا الضرر ولا
يقاتلون تعظيم كتابه ولا متعيق الأعداء
إن قاتلوا به أو عا طوا بناء ولا يستعان
إليهم بكافر ولا بمن يرى قتلهم مذنبين
ولو استعانوا علينا بأهل حرب لم نقاتلهم
لم ينفذ ما نأثم علينا ونفد عليهم في الأصح
ولو أعانهم أهل الذمة عالمين بنحوهم
وقالنا لا نستعينهم أو مكرهين فلا
وكذا قالوا لا نستعينهم أو أنهم يحقون
على المذهب ويقاتلون كنفاء صل

بشرط الامام كونه مستقلا مكلفا حرا ذكرا
 كذا في المتن هذا شيئا عا داراى وسمع
 في مصر ونطق وتعتقد الامامة بالبيعة
 والاصح بيعة اهل الحل والعقد من العلماء
 والزعماء ووجوه الناس الذين يتبعون
 اجتماعهم بشرطهم صفة الشهود
 وباستخلاف الامام فلو جعل الامر
 شورى بين جمع فكاستخلاف غير
 احدهم وباستيلاء جامع الشروط
 وكذا جاهل وفاسق في الاستيلاء
 لو ادعى دفع زكاة الى البقاة صدق

عنه أو جزية فلا على الصحيح وكذا حرج
في الأصح ويصدق في حد لا ان يثبت
ببينته ولا اثر له في البدن والله اعلم
كتاب الزدة هي قطع الاسلام
شبهة او قول كفر او فعل سواء قاله
استهزاء او عنادا او اعتقادا فمن
نفى الضائع او الرسل او كذب رسولا
او حلل محرما بالاجماع كالزنا او عكسه
او نفى وجوب مجمع عليه او عكسه او
عند علم المكفر عذرا او تزدد فيه كفر
والفعل المكفر ما تعدوا استهزاء صريحا

بالدين أو محو ذمه كالفداء صحيفتنا
 ويجوز لصنم أو شمس ولا تصح ردة صبي
 ومجنون ومكر ولو ارتد فخن لم يقتل
 في جنونه والمذهب صحة ردة السكان
 وإسلامه وتقبل الشهادة بالردة مطلقا
 وقيل يجب التفصيل فعلى الأول لو شهدوا
 بردة فأنكر حكم بالشهادة فلو قال كنت
 مكرها وانقضت قريته كاشركا فصدق
 بهينه فالأول ولو قال لا لفظ لفظ كفر
 فادعى الكراها صدق مطلقا ولو أتت
 معروف بالاسلام عن اثنين مسلمين

فقال أحدهما ارتد فمات كافر إنا ان يقر
بسبب كفر لم يرتد وفضيل في وكذا ان
اطلق في الاظهر وتجب استجابة المرتد
والمرتدة وفي قول يستحب وهي في
الحال وفي قول ثلثة ايام فان اصل قتلا
وان اسلم صح وقولك وقيل لا يقبل
اسلامه ان ارتد الى كفر حتى كثر اذقة
ويطهنة وذلك المرتدان انعقد قبلها
او بعد ما وانحدابا به مسلم فسلم او مرتدا
فسلم وفي قول يرتد وفي قول كافرا
قلت الاظهر مرتد ونقل المراقبون

الاتفاق على كفر والله اعلم وفي مروا الملك
 عن ياله بها اقوال اظهرها ان هلك من ذلك
 بان زواله بها وان اسلم بان انه لم يزل
 وعلى الاقوال يقتضي منه دين لزمه قبلها
 او ينلق عليه منه والاصح يلزمه عدم
 ايلانه فيها ونفقه زوجات وقف
 نكاحهن وقريب فاذا وقفنا ملكه
 فنص فيه ان احتمل الوقف كعتق
 وتدريب وصية مؤمن وان اسلم
 نفذوا الا فلا ويمنه وجبت ورهنه
 وكتابته باطله وفي القدير موقوفة

وَعَلَى الْأَقْوَالِ يُجْعَلُ بِمَا لَمْ يَمَعُ عَدْلٌ وَبَابُهُ
عِنْدَ مَرَاةٍ تَقَرُّ وَيُوجِبُ مَا لَهُ وَيُؤَدِّمُ
مَكَاتِبُهُ النُّجُومَ إِلَى الْفَاضِي كَمَا
الزُّنْجُ الْإِلَاجُ الذَّكْرُ بِنَجْحٍ بِحَقِّ لَعِينِهِ
خَالَ عَنْ الشَّهَةِ شَنْهُهُ يُوجِبُ الْحَدَّ
وَدُرُّ ذَكَرٍ وَأَنْتَى تَقْبِلُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَا
حَدَّ بِمَقْلُخَةٍ وَوَطْرُ وَجْهِهِ وَأَمْتُهُ فِي
حَيْضٍ وَصَوْمٍ وَلِحْرَامٍ وَكَذَا أَمْتُهُ الْمَرْجُومَةُ
وَالْمَعْتَدَةُ وَكَذَا مَمْلُوكُهُ الْمَحْنَمُ وَمَكْنُ
فِي الْأَظْهَرِ وَكَذَا عَلَى حِمَّةِ الْبَاحَا عَالِمِهِ
كُنْكَاحٍ بِالشَّهْرِ عَلَى الضَّيْمِ وَلَا يُوْطِ

بينة في الاصح ولا بهيمة في الاظهر وهذا
 في مستأجرة ومبيضة ومحرم ^{٣٩٣} وأركان
 من وجهها وشرطة التكليف الا التكرار
 وعلم تحريمه وهذا المحصن الرجم وهو
 مكلف حر ولو ذمى غيب خففت
 يقبل في نكاح صحيح الا فاسد في الاظهر
 والاصح اشتراط التعيين حال الحرمة
 وتكليفه وان كان الكامل الزاينة
 بناقص محصن والذكر المحرم ما يجلد
 وتقرئ عام الى مقامه قصر فافوتها
 واذا عين الاما موجهة فليس له طلب غيرها

في الأصح ويغيب غريب من بلد الزنا
الى غير بلد فان عاد الى بلد منع في الأصح
ولا يغيب امرأة وحدها في الأصح بل مع
زوج او محرم ولو باجرة فان امتنع
باجرة لم يغيب في الأصح والعبد خسون
ويغيب نصف سنة وفي قول سنة
وقول لا يغيب ويثبت بيمين ولو قرأ
منه ولو اقر ثم رجع سقط ولو قال لا
تجدوني او من بيت فلا في الأصح ولو
شهد اربعة بناتها واربع امهات عذر
لم تحدهن ولا قاذفها ولو عين شاهد

زاوية لزنائه واليافون غيرها لم يثبت
 ويستوفيه الامام ^{عليه السلام} من حرمه ^{من حرمه} ^{من حرمه}
 ويستحب حضور الامام وشهوده
 ويجوز الزنيق سنيده للامام فان
 تنازعوا فالاصح الامام وان السيد يفتوه
 وان المكاتب كحر وان الفاسق والكافر
 والمكاتب يحدون عبيدهم وان السيد
 يحد ويسمع البيعة بالعقوبة والرحم
 يمدد وحجانه معتدلة ولا يخطر للرجل
 والاصح استحبابه للمرأة ان يثبت بيعة
 ولا يؤخر لمرض وحرمه مفرطين

وقيل يوحسان ثبت باقوله ويخرج المجلد
للرض فان لم يوجع برودة جلده لا يستحق
بعثكال عليه مائة غصيف فان كان خشن
ضرب به من يجلو وقسمه الاضغان وانكس
بعضها على بعض لينا له بعض اللام فان
برأ اجزاء ولاجلد في جوفه برده من
واذا جلد الامام في مرض او جز وجر
فلا ضمان على النض فيقتضى ان التأخير
يستحب ~~في~~ حد القذف
شرط حد القام في التكليف الا المتكران
والاختيار يعزوا الميز ولا يجد بقذف

الولدان سفل فالجثمانون والورثون
اربعون والمقدوف الاحصان وسبق
في الثمان ولو شهدون اربعة برنا
خذوا في الاظهر وكذا اربع نسوة وعبد
وكفر على المذهب ولو شهدوا احد
على اقراره فلا ولو تقاضا فليس تقاضا
ولو استقل المقدوف بالاستيفاء
لم يقع الموقع كتابت ~~قطع السرقة~~
يشترط لوجوبه في السرقة او كونه
ربع دينار خالصا او قيمته ولو سرق
ربعاً سبكه لانسأوى ربعاً مضروباً

فلا قطع في الاصح ولو سرق منها برزقها
فلو سأل انساوي بيقا قطع هو كذا
رث في جيبه تمام ربع جهله في الاصح ولو
اخرج نصابا لم يحرز مرتين فان خلل
علم المالك واعادة الخبز فالأخراج
الباقى سرقة اخرى ولا قطع في الاصح
ولو نقب وعا حنطة وخرها فاقصب
نصاب قطع في الاصح ولو اشركا في
اخراج نصابين قطعا والأفلا ولو
سرق خمر او خنزيرا أو كلبا أو حذامة
بلاديه فلا قطع فان بلغ انا والخنزير نصابا

قطع على الصحيح ولا قطع في غيبين ^{في غيبين}
وقيل بان قطع كسر نصا بالقطع قلنا
الشافعي الصحيح والله اعلم الشافعي كونه ملكا
لعين فلو ملكه بادر به عيني قتل الخراج
من العز و ان نقص فيه عن نصاب
باكل وغيب لم يقطع وكذا ان ادعى ملكه
على النص ولو سرقا و ادعاه احدهما
له او لهما فلكذبه الاخر لم يقطع المدعي
وقطع الاخر في الاصح وان سرق من
خزائنه مشترك فلا قطع في الاظهر
وان قل نصيبه الثالث عدم شبهة فيه

فلا قطع بسرقة مال أصل في فرج شبهة
والأظهر قطع المخذول وجبت بالآخرين
سرق مال بيت المال أن فرد ليطهنة
ليس هو منهم قطع والأفصح أنه إذا كان
له حق في السرقة كمال مصالح وكسبه
فقير فلا ولا قطع والمذهب قطع باب
مسجد وجعله لأخص وقناديل يسرج
والأصح قطعه بموقوفه وأم ولدان
سرقها نائمة أو مجنونة الرابع كونه
محرزا بملاحظة أو حصانه موضعه
فإن كان بصحراء أو مسجداً شرط دوام

الملاحظة وان كان بحسن كفى لحاظ مستند
 واحط بل جرد ما لا آنية وشباب
 معرضة دار وقصة بها جزا آنية وشباب
 بذلة لا حظي ونقد الويام بصحر او
 مسجد على ثوب او وسد منافعهم
 فلما انقلب فزال عنه فلا ثوب ومتاع
 وضعه بقرعه بصحر او ان لاحظته بحر
 والا فلا وشرط الملاحظ قدرته على
 منع سارق بقوة او استغاثة وذاب
 منفصلة عن العنان ان كان بها قوى
 يقظان خرد مع فتح الباب واغلاقه

والأفلاو متصلة بحرز مع أغلاؤه وحافظ
ولو نأير ومع غفوة ولو نأير غير حيز
وكذا نهار في الأصح وكذا يفظان في
سارق في الأصح فان غلب فللمذهب
انها حرز نهارا ومن امن وأغلق
فان فقد شرط فلا وجبة بصحة ان لم
تسد اطنابها ورخي اذ يالهاف هي وما
فيها كتناع بصحة والاخر بشرط حافظ
قوى فيها ولو نأير وما شبة بابنية
مغلقة متصلة بالعار بحرز بلا حافظ
ويبريه بشرط حافظ ولو نأيم وابل

يصححر المحزون بحافظ يراها ومقطون
 بشرط الشكاف طريدها اليها كل ساعة
 بحقيق يراها وان لا يزيد قطار على تسعة
 وغير مقطون ليست محزون في الاصح
 وكفن في قبر بيت محزون محزون وكذا
 مقبر بطرف الحان في الاصح لا الضيقة
 في الاصح فصل يقطع موجو المحزون وكذا
 مغير في الاصح ولو غصب حرفا لم
 يقطع ماله وكذا اجنبى في الاصح ولو
 غصب مالا واخرن بجزءه فسرق
 المالك منه مال الفاصب واجنبى

المنصوب فلا تقطع في الاصح ولا يقطع
مختلس في منتهى وجاخذ ولا يمتد
ولو نقب وعاد في بنية الجري فسقط
قطع في الاصح فلف هذا إذا لم يملك
المالك النقب ولا يظهر للطارقين
والا فلا يقطع قطعاً لوقاه أعلم والوقاه
وأخرج غيره فلا تقطع ولو نسا ومثلاً
في النقب وانفرد أحدهما بالخراج
أو وضعه ناقب بقرب النقب فأخذ
خارج وهو يساوى نصابين لم
يقطعا في الاظهر ولزم ما بالخارج

حمله بطريقه وضعه بماء جار لم يظهر دابة
 ثم انزع لوف بوضعه لربح حياته فخرجته
 فطعمه او واقفه فمشت بوضعه فلا
 قال اصح ولا يضمن حر يبدو لا يقطع
 شاقوقه ولو سرق صغيرا بقلادة
 فكذا اخطا اصح ولو نام عبد على بعير
 فقاده واخرجه عن القافلة قطع
 ابره فلا في الاصح ولو نقل من بيت
 مغلق الى صحن دار بابها مفتوح
 قطع في الاقل او قيل ان كانا مغلقين
 قطع وبيت خان وصحنه كبيت دار

في الأصح فصل لا يقطع صبي ومجنون
ومكره ويقطع مسلم وذمي مال مقسم
وذمي وفي معايد أقوال أحسنها
أن شرط قطعه بسرقه قطع والأول
قلت الأظهر عند الجمهور لا قطع
اعلم وتثبت السرقه بين المدعي والمدعى
في الأصح وبأقرار المشارك والمذهب
قبول رجوعه ومن أقر بعقوبة الله
تعالى فالصحيح أن للقاضي أن يعرض
له بالرجوع ولا يقول أراجع ولواقن
بلا دعوى أنه سرق مثال زبد الغائب

لو يقطع في الحال بل ينتظر حضور
 الاصح او انه اكن امة غلب على زنا
 حدين في الحال فما لصح وغيبت بشهادة
 رجلين فلو شهد رجل وامرأتان ثبت
 المال ولا قطع ويشترط ذكر الشاهد
 شروط السرقة ولو اختلف شاهدان
 كقوله سرق بكرة والاخر عشيبة ^{طلب}
 وعلى السارق رد ما سرق فان تلف
 ضمنه ويقطع يمينه فان سرق ثانيا
 بعد قطعها فرجله اليسرى والثا
 لية اليسرى ورابعه ارجله اليمنى وبعد

ذلك يعزروا خمس محل قطعه بزيت
او دهن مغلي قيل هو تنمة للحكماء
والاصح انه حق للقطوع فمما ينبت
عليه والامام اهما له ويقطع اليد
من كوع والرجل مفصل القدم وتبين
سرق مرارا بلا قطع كفت يمينه وان
نقصت اربع اصابع ظلت وكذا لو دعت
الخمس في الاصح والله اعلم ويقطع اليد
زايدة اصبعاً في الاصح ولو سرق
فسقطت يمينه بافة سقط القطع او
يسان فلا على المذهب باب

قاطبة الطريق حق قطع مكلف شوق
 لا يحتملون يفرقون لا خير قاطلة
 يعتمدون الهرب والدين يغلبون
 شر ذمة بقوتهم قطاع في حقهم لا
 لقاطلة عظمى موحيت للموت غوث
 ليس بقطاع وقد القوت يكون
 او لضعف وقد يغلبون والحالة
 عند في بلد فهم قطاع ولو علم الامام
 قوما يخيفون الطريق ولم يخذوا
 مالا ولا نفسا عن رءسهم بحسن وغير

وَإِذَا اخْتَلَقَ الْقَاطِعُ نَصَابِ السَّوْقِ قَبْلَهُ
قَطَعَ يَدَهُ الْيُمَى وَجِلْدَهُ الْيُسْرَى فَأَمَّا
فِي سِرِّهِ وَبَعْنَاهُ وَإِنْ قَتَلَ قَبْلَ حَتْمِهِ وَابْنَهُ
قَتَلَ وَاخْتَلَمَ الْأَقْلَ ثُمَّ صَلَّبَ ثَلَاثًا ثُمَّ
يُنْزَلُ وَقِيلَ يَبْقَى حَتَّى يَسِيلَ صَدْرُهُ ثُمَّ
قَوْلُ صَلَّبَ قَلِيلًا ثُمَّ يُنْزَلُ فَيُقَتَّلُ وَهُوَ
أَعَانَهُمْ وَكَثُرَ جَمْعُهُمْ عَزْرٌ بِجَدِّسٍ وَتَقَرَّبَ
وَأَغْنَاهُ وَقِيلَ بِتَعْيِينِ التَّقْرِيبِ إِلَى
حَيْثُ يَرَاهُ وَقَتْلُ الْقَاطِعِ يُعْلَبُ فِيهِ
مَعْنَى الْفَضَاخِ وَفِي قَوْلِ الْجَوْزِ فَعَلَى

الأول لا يقتل بولده وذمي ولو مات
 حريمه ولو قتل جملتها قتل بالحد واللبا^ق
 ديك ولو عفا وليه بال وجب سقط
 الفضاض و يقتل حدا ولو قتل بشقل
 او يقطع عضو فعل به مثله ولو جرح
 فاندمل لم يختم قضاض في الاظهر
 وتسقط عقوبات تخض القاطع بتوته
 قبل القدر عليه لا بعد ما على المذهب
 ولا تسقط سائر الحدود بها في الاظهر
 فصل من لزمه قضاض وقطع وحز
 تذف وظالمون بجلد ثم قطع ثم قتل ويأدر